جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجيه رقم (١٤٩١)

(استراتيجية التنميه الزراعية فى الخطة الخمسيه)

١٩٩٢/٨٧

مركز التخطيط الزراعـــى

ينايـــر ١٩٨٩

المحتويـــات

مقدمة ·

١ ـ القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى ·

١ ـ مشكلات ومحددات تنمية الانتاج الزراعى ·

٢ ـ امكانات ووسائل زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى ·

٣ ـ انجازات الخطة الخمسية الحالية ·

٢ ـ تصور عن استراتيجية التنمية الزراعية ·

١ ـ الاهداف العامة لاستراتيجية التنمية ·

٢ ـ الاساليب والوسائل والسياسات ·

٢ ـ ١ الانتاج الزراعى ·

٢ ـ ٢ الثروة الحيوانية والداجنة ·

٢ ـ ٣ الموارد المائية ·

٢ ـ ٤ الميكنة والعمالة الزراعية ·

٢ ـ ٥ التصنيـــع الريفـــى ·

٢ ـ ٦ تنمية الصادرات الزراعية ·

٢ ـ ٧ الاستهلاك من السلع الزراعية ·

٢ ـ ٨ التعاون الزراعى ·

٢ ـ ٩ السياسة المالية ·

٢ ـ ١٠ الغذاء والتغذية ·

٢ ـ ١١ السياسة السعرية الزراعية ·

مقدمة عامة

ان وضع تصور عام لاستراتيجية التنمية الزراعية فى المستقبل لابد وان يستند على توصيف وتحليل دقيق للوضع الحالى للقطاع الزراعى من حيث حجم الموارد الزراعية المستغلة وغير المستغلة ، والمحددات والمشكلات التى تواجه التنمية بالقطاع الزراعى ، ذلك فضلاً عن اتجاهات مساهمة القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى وانعكاساتها على اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة .

ولقد استند تحديد استراتيجية التنمية الزراعية خلال الخطة الخمسية الحالية على مجموعة من الدراسات التى تناولت تحليل القطاع الزراعى من حيث الجوانب المشار اليها والتى خلصت الى تحديد محددات ومشكلات التنمية فى هذا القطاع ، وامكانات ومحاور تنميته . هذا واذا كان للخطة الخمسية الحالية من انجازات يجب التسليم بها والتى يمكن ان تكون قد تبلورت فى زيادة حجم الموارد الزراعية المستغلة او فى التخفيف من حدة بعض المشكلات أو المعوقات التى تعيق امكانية تنمية الانتاج الزراعى ، الا انه ومن ناحية اخرى يجب التسليم بتنوع وكبر حجم المشكلات والمعوقات التى واجهت الانتاج الزراعى فيما قبل الخطة الخمسية الحالية مع محدودية الموارد الزراعية المستغلة الى الدرجة التى لايمكن معها التأكيد على مقدرة برامج ومشروعات الخطة الحالية على القضاء على مثل هذه المشكلات والمعوقات بل يمكن القول بأن اغلب مثل هذه المشكلات والمعوقات مازالت قائمة وان تباينت درجة حدتها فيما قبل الخطة ومع الخطة . خاصة امام المحددات التى تواجه التنمية الزراعية حالياً ، وهو مايمكن القول معه بامكانية احتفاظ استراتيجية التنمية الزراعية خلال الخطة الحالية بسماتها العامة من اجل التنمية الزراعية فى السنوات القادمة فيما بعد الخطة الحالية سواء من حيث المجالات او الوسائل وان كان هناك بعض التباينات سواء من حيث

الاولويات او السياسات كنتيجة حتمية للانجازات التى تحققها الخطة الخمسية الحالية ومايكشف عنه تنفيذ برامجها ومشروعاته من مشكلات ومعوقات اخرى.

١ - القطاع الزراعى فى الاقتصاد القومى

١ - مشكلات ومحددات تنمية الانتاج الزراعى :-

يمكن بيان اهم نتائج توصيف وتحليل القطاع الزراعى التى توصلت اليها الدراسات السابقة ، فميا يلى :-

١ - ١ ضعف معدلات النمو فى الانتاج الزراعى وتناقص درجة الاكتفاء الذاتى فى الحاصلات الزراعية ويأتى فى مقدمتها محاصيل القمح ، والذره واللحوم والالبان والزيوت والمحاصيل السكرية . ذلك فضلاً عن تناقص الكميات المتاحة للتصدير من المحاصيل الزراعية التصديرية التقليدية كالقطن والارز .

١ - ٢ ترجع الاسباب الرئيسية لضعف معدلات النمو فى الانتاج الزراعى الى العديد من الاسباب من اهمها :-

١ - ٢ - ١ ضيق الرقعة الارضية المنزرعة ومحدودية التوسع فى الاراضى الجديدة مما ترتب عليه انخفاض نصيب الفرد منها .

١ - ٢ - ٢ ضعف معدلات النمو فى انتاجية الفدان من اغلب الحاصلات الزراعية المنزرعة للعديد من الاسباب اهمها :-

١ - ٢ - ٢ - ١ تدهور خصوبة الاراضى المنزرعة بسبب ارتفاع منسوب الماء الارضى وارتفاع درجة ملوحته .

١ - ٢ - ٢ - ٢ نقص معدلات التسميد الكيماوى للمحاصيل حيث تقل الكميات التى تصرف منها عن المعدلات المثلى .

١ - ٢ - ٢ - ٣ وجود نقص فى الايدى العاملة الزراعية خاصة فى اوقات الذروة وذلك لتغير شروط العمل الزراعى وغيرها من الاسباب فى نفس الوقت الذى يقتصر فيه استخدام الميكنة الزراعية على بعض العمليات الزراعية دون غيرها .

١ - ٢ - ٢ - ٤ عدم التوسع فى زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية من الحاصلات الزراعية بالمعدلات المطلوبة .

١ - ٢ - ٣ كذلك يواجه القطاع الزراعى ببعض المشكلات الاخرى من اهمها :-

١ - ٢ - ٣ - ١ صغر مساحة الحيازة الزراعية ومايترتب عليها من فقد فى الموارد الزراعية .

١ - ٢ - ٣ - ٢ وجود فاقد فى الانتاج من المحاصيل الزراعية اثناء النقل والتخزين والتوزيع وذلك لقصور المشروعات الكفيلة بحفظة او تصنيعه لحين الاستهلاك وقصور وسائل ومعدات التعبئة .

١ - ٢ - ٣ - ٣ انفصال البحث العلمى فى الزراعة عن الجانب التطبيقى ، حيث لاتخرج نتائج البحث العلمى الى حيز التطبيق العملى لقصور قنوات الاتصال فيما بين اجهزة البحث العلمى فى الزراعة ، والاجهزة التنفيذية .

١ - ٢ - ٣ - ٤ غياب دور الارشاد الزراعى المتطور من اجل توصيل نتائج البحث العلمى الى المزارعين وارشادهم على طرق التطبيق والمعاملات الزراعية التى تؤدى الى نتائج افضل .

١ - ٢ - ٣ - ٥ قصور فى السياسة السعرية الزراعية ومايترتب عليها من توجه الزراع نحو التوسع فى زراعة محاصيل معينة قد لاتتفق والاتجاهات التى تستهدفها الدولة ، فضلاً عن عدم مراعاتها لعامل التكلفة الزراعية .

١ - ٢ - ٤ أما فى مجال الانتاج الحيوانى والداجنى فهناك ايضا العديد من المشكلات والمعوقات اغلبها انعكاساً للمشكلات التى تقابل قطاع الانتاج النباتى ، فضيق الرقعة الارضية المنزرعة ومحدودية التوسع فى الاراضى الجديدة صاحبة قلة اعداد

الوحدات الحيوانية المنتجة مقارنة باعداد السكان ، فضلاً عن نقص الاعلاف سواء من حيث الكم او النوع لتلبية احتياجات الوحدات الحيوانية المتاحة حالياً مما أدى الى انخفاض انتاجيتها ، ذلك فضلاً عن كونها تتصف ايضاً بإنخفاض كفاءتها الانتاجية وذلك كصفة من صفاتها الوراثية . هذا ويصاحب نقص الاعلاف كذلك تخلص المنتجين من بعض مالديهم من ماشية عند اعمار واوزان صغيرة ، فضلاً عن ذبح الاناث من صغار الماشية ، ويضطرهم الى ذلك ضعف مستوى الدخول لدى القاعدة العريضة من المنتجين الزراعيين . اما بالنسبة لمجال الانتاج الداجنى فهناك ايضاً مشكلة نقص الاعلاف والعجز فى الطاقة الانتاجية لمشروعات تجهيزها وتسويقها من اجل الاستهلاك فضلاً عن غياب التوازن فى السياسات السعرية المرتبطة بمدخلات ومخرجات هذا النشاط .

١ - ٣ ليست المساحات الارضية القابلة للاستصلاح والزراعة هى العامل المحدد لتنمية الانتاج الزراعى على المدى القصير والمتوسط على الاقل ، حيث تشير الدراسات الى وجود مساحات كبيرة من الاراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع اذا ماتوافرت الموارد المائية والبشرية والمادية اللازمة . وتقدر المساحات المستهدف استصلاحها واستزراعها حتى نهاية القرن الحالى بحوالى ٢ر٨ مليون فدان ، وفى هذا الشأن يجدر الاشارة الى أن اغلب المساحات تتصف بخصائص تتطلب اتباع اساليب معينة سواء فى اعمال الاستصلاح او الاستزراع بشكل يرفع تكاليف الاستثمار بها فضلاً عن كونها تقع فى مناطق بعيدة عن مرافق البنية الاساسية مما يستلزم توفير مثل هذه المرافق قبل استصلاحها وهو مايرفع اعباء الاستثمار بها ايضاً.

١ - ٤ أما بالنسبة للموارد المائية فستأتى مناقشتها فيما بعد .

١ - ٥ أما بالنسبة للاجهزة المؤسسية وتنظيماتها فى مجال الزراعة ،فإن كان دفع معدلات التنمية الزراعية قد يتطلب تطويرها واعادة تنظيمها ، الا ان ذلك قد لايعد العامل الحاسم لتنمية الانتاج الزراعى حيث تتوافر لدى القطاع الزراعى قاعدة ضخمة من المؤسسات الزراعية وتنظيماتها وان كان البعض منها فى حاجة الى اعادة تنظيم ، ورفع كفاءتها الانتاجية .

١ - ٦ ان الموارد الاستثمارية المتاحة للقطاع الزراعى تعتبر من العوامل المحدده للتنمية الزراعية فى المستقبل حيث مايوجه الى القطاع الزراعى من استثمارات ليس بالكاف للتغلب على هذه المشكلات والمعوقات ، ودفع معدلات النمو فى الانتاج الزراعى بالمعدلات المرغوبة ، خاصة وان السياسات المالية والاقتصادية للدولة مازالت تنظر الى القطاع الزراعى على كونه من القطاعات الواجب تحميلها بعبئ تمويل التنمية فى القطاعات الاخرى كما أن الاستثمار فى النشاط الزراعى يحقق عائداً أدنى عن غيره فى القطاعات الاخرى ، ومن ثم العزوف عن الاستثمار فى الانتاج الزراعى .

٢ - امكانات ووسائل زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى :-

ان التعرف على المشكلات والمعوقات التى تواجه الانتاج الزراعى الى جانب نتائج البحث العلمى الجارى وتطبيقاتها العملية تلقى الضوء على وسائل واساليب زيادة الانتاجية والانتاج الزراعى والتى يمكن ذكرها فى النقاط التالية :-

٢ - ١ الارتفاع بخصوبة الاراضى الزراعية عن طريق تطوير وانشاء قنوات الصرف بها .

٢ - ٢ تقليل الفاقد فى الموارد الزراعية والناشئ عن صغر مساحة الحيازة الزراعية عن طريق التوسع فى نظام الصرف المغطى مع تعميم نظام تجميع الحاصلات الزراعية خاصة الرئيسية منها.

٢ - ٣ توفير الاسمدة الكيماوية بالكميات والنوعيات الكافية لاضافة المعدلات المثلى منها والتى توصى بها نتائج البحث العلمى لكل من الحاصلات المختلفة وفى كل من المناطق المختلفة .

٢ - ٤ مواجهة النقص فى الايدى العاملة الزراعية بالتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية خاصة بالنسبة للعمليات الزراعية الرئيسية والحاصلات الرئيسية التى تمثل احتياجاتها الحالية من عنصر العمل البشرى عنق الزجاجة بالنسبة لاداء العمليات الزراعية فى توقيتها المناسب وبالاداء الجيد .

٢ - ٥ التوسع فى زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية من المحاصيل الزراعية بمعدلات كبيرة مع تشجيع البحث العلمى نحو استنباط الاصناف والسلالات المرتفعة الانتاجية منها ، كذلك حتمية التنسيق فيما بين اجهزة البحث العلمى فى الزراعة واجهزتها التنفيذية .

٢ - ٦ تدعيم وتطوير جهاز الارشاد الزراعى .

٢ - ٧ الاخذ بنظام التخصص الاقليمى فى زراعة اصناف الحاصلات الزراعية الرئيسية وكذلك بالنسبة للحاصلات الزراعية النقدية.

٢ - ٨ التوسع فى زراعة البدائل المحصولية المرتفعة الانتاجية(بنجر السكر كبديل للقصب) .

٢ - ٩ تجنب الفاقد فى المحاصيل الزراعية المنتجة اثناء تداولها فى مراحل مابعد الانتاج عن طريق الارتفاع بالطاقة التخزينية وتحسين وسائل التعبئة والتخزين ، فضلاً عن التوسع فى

مشروعات التصنيع الزراعى للخضروات والفاكهة .

٢ - ١٠ زيادة درجة التكثيف المحصولى بالبحث عن اصناف ونوعيات المحاصيل الزراعية التى تساعد على زراعة الارض الزراعية بأكثر من محصول زراعى خلال المواسم الزراعية او تحميل زراعة بعض المحاصيل على غيرها من الحاصلات الزراعية .

٢ - ١١ التوسع فى استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة من خلال توفير المناخ الملائم لتشجيع القطاع العام والخاص فى هذا المجال .

٢ - ١٢ وضع السياسات السعرية والضريبية التى توفر المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار فى النشاط الزراعى ، وتوجيه الانتاج الزراعى لدى القاعدة العريضة من المنتجين الزراعين وفقاً للاتجاهات القومية المرغوبة وتحقيق المعدلات المستهدفة فى رفع دخول السكان الزراعين .

٣ - انجازات الخطة الخمسية الحالية :-

من الطبيعى ان يكون للخطة الخمسية الحالية انجازاتها سواء فى مجال التوسع الزراعى الأفقى أو الرأسى ، الا ان ذلك لايعنى قضاءها كلية على مشاكل ومعوقات الانتاج الزراعى ، ومن ثم فمازال هناك احتمالات كبيرة لزيادة الانتاجية الزراعية والانتاج الزراعى .

٣ - ١ لقد تضمنت الخطة الخمسية الحالية برامج ومشروعات تهدف الى رفع خصوبة التربة الزراعية ومن بينها مشروعات تطوير وإنشاء قنوات الصرف ، والتوسع فى نظام الصرف المغطى . ومن المؤكد ان يكون لمثل هذه البرامج والمشروعات تأثيرها على الانتاجية والانتاج الزراعى ، الا انه من المعروف ان المساحات المستهدف

تغطيتها بمثل هذه المشروعات تعد من الكبر بحيث لاتسمح الطاقة التنفيذية للاجهزة العاملة فى هذا المجال على تغطيتها خلال فترة الخطة الخمسية الحالية ، وبالتالى سيظل هناك مجال متسع لزيادة الانتاجية والانتاج الزراعى من خلال استمرارية تنفيذ مثل هذه البرامج والمشروعات .

٣ - ٢ كذلك فإن للخطة الحالية انجازاتها فى التوسع فى زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية من بعض الحاصلات الزراعية كالارز ، والذرة ، الا ان هذا المجال يعد من الكبر والتنوع حيث مازال هناك العديد من المحاصيل الزراعية والمساحات التى لم تشملها الخطة ، كما ان هذا المجال يتطلب حتمية الاستمرارية تبعاً لما تكشف عنه البحوث البيولوجية وبشكل مستمر عن استنباط اصناف وسلالات جديدة مرتفعة الانتاجية عن الاصناف والسلالات السابقة لها .

٣ - ٣ وللخطة الخمسية ايضا انجازاتها فى مجال الميكنة الزراعية ، حيث انشأت العديد من محطات الميكنة الزراعية الى جانب تشجيع الزراع على حيازة الالات الزراعية إلا انه مازالت الاحتياجات منها (بإستثناء الجرارات الزراعية) تفوق الانجازات التى تحققت حالياً أو المتوقعة حتى نهاية الخطة .

٣ - ٤ كذلك للخطة الحالية انجازاتها فى مجال الانتاج الحيوانى والداجنى حيث نفذت الكثير من المشروعات التى تهدف الى زيادة الانتاج من اللحوم الحمراء والبيضاء وكذلك الالبان ومنتجاتها ، والبيض ، والاسماك ، الا ان الشواهد تشير الى وجود بعض المشكلات والمعوقات امام مثل هذه المشروعات نظراً لغياب التوازن فيما بينها من ناحية ، والمشروعات المكملة لها من ناحية اخرى كمشروعات التجهيز او الحفظ والتوزيع ، فضلاً عن عدم توافر

مستلزماتها بالكميات المطلوبة وفى التوقيت المناسب ذلك فضلاً عن غياب التناسق فيما بين السياسة السعرية الخاصة بإنتاجها والسياسة السعرية الخاصة بمستلزمات انتاجها ، وهو مايترتب عليه وجود طاقة عاطلة فيما بينها تقدر بنحو ٣٠٪ بالنسبة لمشروعات الدواجن .

٣ - ٥ وفى مجال استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة فقد استهدفت الخطة الخمسية الحالية تنفيذ اعمال البنية الاساسية من اعمال رى وصرف وطرق وكهرباء عامة وخدمات رئيسية فى مساحة ٦١٩ ألف فدان الى جانب استكمال استصلاح مايقرب من ٣٤ ألف فدان واستزراع نحو ٢٣٥ ألف فدان الى جانب البدء فى الاعمال التمهيدية لاستزراع مايقرب من مساحة ٤٢ ألف فدان اخرى ، إلا ان الانجازات الحالية للخطة والمتوقعة قد لاتحقق الاهداف المبينة عالية نظراً لمحدودية طاقة الشركات العاملة فى هذا المجال ، فضلاً عن عدم توافر المناخ الملائم لتشجيع القطاع الخاص نحو الاستثمار فى هذا المجال الى جانب تعقد وطول الاجراءات الروتينية المتبعة فى هذا الشأن .

٣ - ٦ ولقد كان للخطة الحالية أيضاً انجازاتها فى مجال الحفاظ على الرقعة الارضية المنزرعة بما اتخذته من سياسات واجراءات اخيرة تهدف الى منع تجريف التربة الزراعية وتوفير البدائل للطوب الاحمر ، الى جانب التشريعات التى تحرم استخدام الاراضى الزراعية فى التوسع الحضرى واقامة المبانى . كما أنه لها انجازاتها ايضاً فى وسائل تنمية الانتاجية والانتاج الزراعى الاخرى ، ولكن ليس بمعنى استنفاذ هذه الوسائل كلية .

٢ - تصور عن استراتيجية التنمية الزراعية

١ - الاهداف العامة لاستراتيجية التنمية :-

يشير توصيف وتحليل القطاع الزراعى ، ودوره فى الاقتصاد القومى الى تقلص دوره التقليدى فى النشاط الاقتصادى وبدرجة كبيرة عن ذى قبل نظراً لمحدودية طاقته الانتاجية للاسباب المشار اليها سابقاً . وعليه فأمام تنوع وكبر حجم المشكلات والمعوقات التى تواجه زيادة الانتاج الزراعى وطول البعد الزمنى للتغلب عليها من ناحية ، وكبر حجم الاهداف المرجوة من ناحية اخرى اصبح هناك نوعاً من التعارض فيما بين الاهداف المطلوب تحقيقها من القطاع الزراعى على المدى المتوسط بل والاطول نسبياً ، خاصة اذا مانظرنا الى طبيعة ودورية الانتاج من المحاصيل الزراعية المختلفة ، والى محدودية الموارد الزراعية المستغلة - وقد يكون ذلك واضحاً من الامثلة التالية :-

١ - الاحلال محل الواردات ، ورفع درجة الاكتفاء الذاتى :-

ان محاولة تحقيق هذا الهدف فى حد ذاته يحمل فى مضمونه بعض التعارض فيما بين تحقيق هذا الهدف من بعض المحاصيل الزراعية ، وتحقيق نفس الهدف من البعض الآخر منها . فهدف زيادة الانتاج من القمح يستلزم توجيه مساحات اضافية لانتاجه ، وهو ماقد يأتى على حساب المساحة المنزرعة والانتاج من البقوليات (فول ، وعدس) ، أو على حساب المحاصيل السكرية ، ومن ثم تعارض تحقيق هذا الهدف بالنسبة للقمح مع تحقيقه بالنسبة للبقوليات والمحاصيل السكرية ، وكذلك مع المحاصيل الزيتية ، ذلك فضلاً عن تعارض تحقيق هذا الهدف بالنسبة لأى من مجموعات المحاصيل المشار اليها وتحقيق نفس الهدف بالنسبة للانتاج من اللحوم والالبان ، حيث ان محاولة رفع درجة الاكتفاء الذاتى من السلع الاخيرة يتطلب توجيه موارد اضافية لزراعة الاعلاف وهو ماقد يأتى على حساب الموارد الموجهة للمحاصيل الاخرى من ناحية فضلاً عن كونه

يرفع من الطلب على استهلاك الحبوب من ناحية اخرى .

٢ - زيادة الصادرات الزراعية :-

من البديهى ان تحقيق هذا الهدف قد ينطوى على تعارض مع تحقيق هدف الاحلال محل الواردات ورفع درجة الاكتفاء الذاتى ، وتعارض بين هدف زيادة الصادرات من بعض المحاصيل الزراعية وتحقيق اكتفاء ذاتى من محاصيل اخرى . فهدف زيادة الصادرات من الاقطان قد يأتى على حساب زيادة الصادرات من الارز ، كما أن هدف زيادة الصادرات من أى من المحصولين أو كليهما قد يأتى على حساب هدف زيادة درجة الاكتفاء الذاتى من محصول الذرة ، الامر الذى قد ينعكس على هدف رفع درجة الاكتفاء الذاتى من اللحوم ايضاً خاصة اللحوم البيضاء .

هذا وتوجد امثلة اخرى لتعارض اهداف التنمية الزراعية على المدى القصير والمتوسط مثال ماقد يوجد من تعارض فيما بين هدف الارتفاع بمستوى دخول ومعيشة القاعدة العريضة من المنتجين الزراعين ، وهدف زيادة مساهمة القطاع الزراعى فى الاهداف المبينة عالية او فى تمويل الخزانة العامة للدولة . الا ان ماسبق بيانه من نماذج حول تعارض اهداف التنمية الزراعية فى الوقت الحالى بل وعلى المدى المتوسط لايعنى غياب الوسائل الكفيلة بالتخفيف من حدة هذه التعارض على المدى المتوسط ، بل ان ماسبق بيانه قد يساعد على تحديد الاولويات فيما بين كل من هذه الاهداف على المدى المتوسط والطويل فى ظل الامكانيات والوسائل المتاحة والمتوقعة .

هذا وبناء على ماسبق بيانه وفى ظل الوسائل والاساليب المتوقعة لزيادة الانتاجية والانتاج الزراعى يمكن صياغة الاهداف العامة لاستراتيجية التنمية الزراعية خلال العقد القادم على النحو التالى :-

١ - رفع درجة الاكتفاء الذاتى من محاصيل الحبوب :-

قد تكون حاصلات الحبوب (بإستثناء الارز) من الحاصلات ذات الميزة النسبية الأقل من حيث العائد الاقتصادى ، إلا ان ضرورة رفع درجة الاكتفاء الذاتى منها وخاصة القمح - يجب ان يكون هدفاً استراتيجياً تسعى الى تحقيق التنمية الزراعية خاصة بعد الانخفاض الكبير فى درجة الاكتفاء الذاتى منها وفى ضوء الاوضاع الاقتصادية والسياسية التى تحكم العالم اليوم .

٢ - رفع درجة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل السكرية والزيتية :-

فأمام زيادة الواردات من السكر وزيوت الطعام ، الى جانب ان الحاصلات السكرية والزيتية تعد من المحاصيل ذات الميزة النسبية المرتفعة عن غيرها من الحاصلات من حيث عائدها الاقتصادى وعليه يجب ان يكون هدف رفع درجة الاكتفاء الذاتى منها هدفاً لاستراتيجية التنمية الزراعية ، فى المرحلة المقبلة خاصة وان هناك من الاحتمالات الكبيرة لنجاح زراعة بدائل محصولية منها مرتفعة الانتاجية فى الزراعة المصرية .

٣ - الاكتفاء الذاتى من اللحوم البيضاء والبيض :-

لقد حققت الخطة الخمسية الحالية انجازات كبيرة فى مجال الانتاج الداجنى الى درجة شكوى المنتجين فى بعض المواسم من صعوبة تصريف الانتاج لقلة الطلب عليه (البيض مثلاً) فضلاً عن الشكوى من وجود طاقة عاطلة كبيرة بين المشروعات المنتجة فى هذا المجال نظراً لقصور الطاقة الانتاجية للمشروعات المكملة ، ومن ثم فإن من دواعى الاستخدام الاقتصادى للموارد ضرورة تشغيل المشروعات القائمة بطاقتها الكاملة وذلك بالتوسع فى المشروعات المكملة لها ، وهو ماقد يقترب بنا الى درجة الاكتفاء الذاتى ، وعليه قد يكون هدف تحقيق الاكتفاء الذاتى فى هذا المجال من الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية فى الخطة الخمسية القادمة .

٤ - زيادة الصادرات من المحاصيل التصديرية غيرالتقليدية :-

ان هدف التوسع فى الصادرات من المحاصيل التصديرية التقليدية كالقطن ، والارز من خلال التوسع فى المساحات المنزرعة منها على المدى المتوسط ، بل والاطول نسبياً ، يتعارض مع تحقيق الاهداف الثلاث المبينة عالية . فضلاً عن صعوبة تحقيقه أمام محدودية الموارد الزراعية كما انها ليست بالحاصلات التصديرية ذات العائد الاقتصادى المرتفع مقارنة بغيرها من الحاصلات التصديرية غير التقليدية كالخضروات والموالح وغيرها،خاصة وان المجموعات الاخيرة من المحاصيل التصديرية غير التقليدية الى جانب تميزها بأرتفاع العائد الاقتصادى من تصديرها عن غيرها من المحاصيل التقليدية ، فإن الاحتمالات المتوقعة لزيادة الانتاج منها من اجل التصدير تعد كبيرة حيث لاتتأثر زيادة الانتاج منها كثيراً بالمشكلات والمعوقات التى تقابل الانتاج الزراعى المشار اليه سابقاً ، فضلاً عن انخفاض درجة التعارض فيما بين تحقيق هدف زيادة الصادرات منها والاهداف المبينة عالية نظراً لكونها من الحاصلات التى قد تزرع فى مناطق ذات تربةزراعية قد لاتكون ملائمة للتوسع فى زراعة المحاصيل البديلة للواردات المشار اليها سابقاً . هذا بالاضافة الى محدودية التوسع فى صادرات القطن .

٥ - الارتفاع بمستوى دخول ومعيشة السكان الزراعيين :-

ان الارتفاع بمستوى دخول ومعيشة السكان الزراعيين يعد هدفاً استراتيجياً للتنمية الزراعية ليس فقط بغرض تمكين القاعدة العريضة من المنتجين الزراعين للمساهمة فى الاستثمار الزراعى وزيادة الانتاج ، بل ايضاً لغرض مسايرة مستويات الدخول فى القطاعات الاقتصادية الاخرى والارتفاع بمستوى معيشتهم خاصة وانهم مازالوا يمثلون الغالبية العظمى من السكان .

٦ - ان ماسبق الاشارة اليه من اهداف عامه لاستراتيجية التنمية الزراعية فى العقد القادم ، لايعنى اغفال اهمية الاهتمام بالاهداف الاخرى كزيادة الانتاج من

المحاصيل التصديرية التقليدية او الانتاج من اللحوم الحمراء والمنتجات الحيوانية وغيرها ، بل هذا يعنى اولوية وضرورة التركيز على الاهداف المشار اليها بصفة رئيسية حيث توافر الامكانات والاحتمالات لتحقيقها على المدى المتوسط ، ويأتى بعد ذلك من حيث الاهمية الاهداف الاخرى .

٢ - الاساليب والوسائل والسياسات :-

ان ماسبق الاشارة اليه من اهداف عامة وماقد يندرج تحت أى منها من اهداف فرعية وثانوية يتطلب اقتراح الوسائل والسياسات التى تتناسب وتحقيق هذه الاهداف والواقع الحالى للقطاع الزراعى واحتمالاته المستقبلية بما يشمله من موارد ومشكلات او محددات ، بل وتناسق هذه الاساليب والسياسات مع بعضها البعض .

وبادئ ذى بدء قد يطرح التساؤل حول اولوية رفع انتاجية الفدان من المساحات المستغلة حالياً فى الزراعة امام اولوية التوسع الزراعى فى الاراضى الجديدة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية . وهنا فإن الاجابة على مثل هذا التساؤل تعد من البديهيات المعروفة ، ففى ضوء الواقع الحالى للزراعة المصرية ، والاقتصاد المصرى ، فإن مسار رفع انتاجية الارض الزراعية يعد هو المسار الاسرع لتحقيق الاهداف المشار اليها وبتكلفة اقتصادية واجتماعية أقل منه بالنسبة للمسار الثانى ، خاصة وان هناك من الاحتمالات الكبيرة لتحقيق انجازات كبيرة من خلال المسار الاول اذ ان افتراض امكانية زيادة الانتاجية بالاراضى المستغلة حالياً بمعدل ٢٪ سنوياً انما يعنى فى مضمونة تحقيق زيادة فى الانتاج الزراعى تعادل مايقرب من انتاج ١٢٠ ألف فدان سنوياً ، وهو ماقد يستلزم وقتاً اطول نسبياً وتكلفة اقتصادية واجتماعية مرتفعة اذا مااستهدف تحقيقه من خلال المسار الثانى وهو التوسع الزراعى فى الاراضى الجديدة . ومن هنا تأتى الاولوية الاولى للمسار الاول بالنسبة لاستراتيجية التنمية الزراعية سواء على المدى المتوسط

او الطويل . ومن ناحية اخرى قد يثار التساؤل حول مدى كفاية النتائج المتوقعة للمسار الاول لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية فى المدى الطويل . والاجابة هى ان كبر حجم الاهداف المطلوبة من القطاع الزراعى خلال الفترة الحالية وتوقعاتها المستقبلية تفرض حتمية اللجوء الى مسار التوسع فى الاراضى الجديدة كهدف واسلوب استراتيجى لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعى فى المدى المتوسط والطويل ، وهو مايعنى فى النهاية حتمية السير فى كلا المسارين مع التركيز على المسار الاول فى المدى المتوسط .

٢ - ١ فى مجال الانتاج الزراعى :-

يمكن تصوير وسائل وسياسات تنمية الانتاجية والانتاج الزراعى وتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية والمشار اليها من قبل فى الآتى :-

٢ - ١ - ١ استنباط وتعميم زراعة الاصناف المرتفعة الانتاجية من المحاصيل الزراعية :-

ان توافر الظروف المناخية الملائمة للزراعة مع الرى المستديم ، جعل الزراعة المصرية مرتفعة الانتاجية بين بلدان العالم النامى والمتقدم ، الا انها مازالت اقل من نظيرتها فى بعض البلدان المتقدمة الاخرى مما يبرهن على امكانية زيادة انتاجية الفدان بها بالتوسع فى زراعة الاصناف والسلالات المرتفعة الانتاجية من الحاصلات الزراعية خاصة الحبوب سواء عن طريق استنباطها محلياً او استيرادها وتوزيعها على المنتجين ، ومما يبرهن على ذلك وجود تباين كبير بين الاصناف المنزرعة حالياً من المحصول الواحد ، الامر الذى يجعل المجال رحباً امام زيادة الانتاج الزراعى برفع انتاجية المحاصيل المزروعة .

٢ - ١ - ٢ تحسين التربة الزراعية ، ونظم الصرف :-

ان تدهور خصوبة التربة الزراعية وسوء حالة نظم الصرف فى مساحات كبيرة من الاراضى القديمة يجعل الاخذ بعوامل تحسين التربة ونظم الصرف ، من العوامل ذات الاولوية الثانية من بين اساليب تنمية الانتاج الزراعى ، خاصة وان التقديرات المتوقعة لزيادة انتاجية الفدان نتيجة لها تقدر بنحو ٥٠٪ عن مستواها الحالى . واذا كانت الخطة الحالية قد حققت انجازات فى هذا المجال ، الا ان كبر الهدف المطلوب فى هذا المجال امام محدودية الطاقة التنفيذية للاجهزة العاملة فى هذا النشاط تجعل من استمرارية السير فى هذا الاتجاه مطلباً ذو اولوية خلال العقد القادم ، ذلك فضلاً عن ان تحسين التربة الزراعية ونظم الصرف يعد مطلباً مسبقاً للأخذ بمنهج الثورة البيولوجية فى الزراعة حيث استنباط واختيار السلالات المرتفعة الانتاجية من المحاصيل والتى يعد توافر التربة الزراعية الجيدة من عوامل نجاح تنفيذها .

٢ - ١ - ٣ تعميم نظام الصرف المغطى :-

ان سيادة نظم الصرف المكشوف فى الجانب الاكبر من المساحات المنزرعة حالياً ومايصاحبه من فقدان فى الموارد الزراعية المستغلة خاصة الموارد الارضية يجعل من ضرورة تعميم نظم الصرف المغطى من الاساليب ذات الاولوية حيث التكامل مع اساليب تحسين خواص التربة وتحسين الصرف من ناحية ، ومن اجل تجنب الفاقد فى الموارد الارضية وتحقيق زيادة سريعة فى الانتاجية والانتاج الزراعى من ناحية اخرى .

٢ - ١ - ٤ اضافة المعدلات المثلى من الاسمدة والمخصبات الزراعية :-

ان توافر المعدلات المثلى من الاسمدة الكيماوية والمخصبات الزراعية

يعد مطلباً اساسياً لنجاح الاتجاه نحو استنباط الاصناف المرتفعة الانتاجية والتوسع فى زراعتها حيث ان اغلبية مايستنبط من اصناف وسلالات جديدة قد يلزمها معدلات اضافية من الاسمدة الكيماوية والمخصبات الاخرى عنه فى حالة الاصناف والسلالات المعروفة ، ذلك فضلاً عن أن المعدلات المستخدمة حالياً فى الزراعة المصرية وللاصناف المعروفة حالياً مازالت أقل من المعدلات الفنية التى يمكن ان تحقق زيادات جوهرية فى الانتاج من المحاصيل الزراعية ، مما يجعل من الاتجاه نحو تحليل وتصنيف التربة الزراعية فى جميع مناطق القطاع الزراعى وتحديد نوعية ومعدلات التسميد اللازمة لكل من المحاصيل المختلفة فى كل من هذه المناطق من العوامل ذات الاولوية فى تحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية .

٢ - ١ - ٥ البحث عن والتوسع فى زراعة البدائل المرتفعة الانتاجية من المحاصيل الزراعية :-

هناك من البدائل المحصولية التى تحقق انتاجية مرتفعة عن غيرها وعلى الرغم من البدء فى زراعة هذه البدائل ، إلا ان المساحات المنزرعة بها مازالت من القلة مقارنة بالمساحات المنزرعة بالبدائل المعروفة ، ومنها على سبيل المثال بنجر السكر ، كبديل لمحصول القصب ، وفول الصويا ، والاقطان قصيرة التيلة ومن ثم فإن الاتجاه نحو التوسع فى مثل هذه البدائل الانتاجية المعروفة يجب ان يكون احد اتجاهات التنمية الزراعية فى السنوات القادمة ، مع استمرارية البحث عن بدائل اخرى ، خاصة المحاصيل الزراعية اللازمة للصناعة.

٢ - ١ - ٦ زيادة درجة التكثيف المحصولى :-

ان زيادة درجة التكثيف المحصولى ، ومايتطوى عليه من زيادة

استغلال الوحده المنزرعة يعد من الاتجاهات الهامة الواجب السير فيها خاصة وان هناك من النتائج التطبيقية التى تشير الى نجاح تحميل زراعة بعض المحاصيل الزراعية علي غيرها من الحاصلات على نفس البقعة الارضية المنزرعة خلال نفس الموسم . وهنا يجدر التنوية الى ان المجال مازال متسعاً لتحقيق نتائج افضل من خلال هذا الاتجاه .

٢ ـ ١ ـ ٧ تدعيم وتطوير اجهزة الارشاد والبحث العلمى فى الزراعة :ـ

ان الاخذ بمنهج الثورة البيولوجية والكيماوية فى الزراعة المصرية يستلزم بالضرورة وكمطلب مسبق تدعيم وتطوير مراكز البحث العلمى فى الزراعة ، ذلك فضلا عن ضرورة تدعيم وتطوير الاجهزة والخدمات المعاونة لها فى توصيل وتنفيذ انجازاتها على مستوى القطاع الزراعى وبنجاح ويأتى فى مقدمتها جهاز الارشاد الزراعى وانشاء مراكز التدريب اللازمة لتدريب الزراع فى بعض المجالات خاصة فى مجال تكنولوجيا الانتاج الميكانيكية ، وارشادهم نحو المعاملات الفنية العلمية فى الزراعة ، خاصة بالنسبة للحاصلات الاستراتيجية الرئيسية .

٢ ـ ١ ـ ٨ زيادة معدلات استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة :ـ

يعتبر التوسع فى استصلاح واستزراع الاراضى الجديدة مطلباً اساسياً لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية على المدى الطويل ونظراً لطبيعة هذا الاتجاه من حيث طول الفترة اللازمة لظهور نتائجة ، وكذلك ضعف معدلات الانجاز فى الفترة السابقة فإن رفع معدلات الاداء فى هذا المجال يمثل احد مكونات استراتيجية التنمية الزراعية فى السنوات القادمة . وامام المشكلات والمعوقات التى تقابل الانجازات فى هذا المجال يمكن

الاشارة الى الركائز الاساسية التى يمكن ان يستند اليها هـــذا الاتجاه فى الآتى :-

- ضرورة التركيز على البدء فى استزراع الاراضى الجديدة التـــى انتهت اعمال استصلاحها .
- استكمال اعمال الاستصلاح والاستزراع فى المساحات التى لـــم تستكمل بعد اعمال استصلاحها واستزراعها .
- التركيز أولاً علـــى استصلاح واستزراع المساحات القريبة مـــن المرافق والبنية الاساسية بالوادى والدلتا حيث امكانية تحقيـــق ذلك الهدف بتكلفة استثمارية أقل عنه فى المناطق الصحراويـــة البعيدة .
- تطوير وتدعيم الاجهزة والمؤسسات العاملة فى مجال استصـــلاح واستزراع الاراضى الجديدة بغرض رفع كفاءتها التنفيذيـــة ومعدلات اداءها .
- توفيـــر المناخ الملائم للاستثمار فى هذا النشاط فى ضوء مايبينه تقييم الخطة الخمسية الحالية مـــن معوقات ومشكلات تقابل الاستثمار فـــى هذا المجال .
- الاخذ بمنهج التكثيف الزراعى بكل ابعاده فى هذا المجال حيـــث ضرورة تكامل نشاطى الانتاج الزراعى الحيوانى والنباتى .

٢ - ١ - ٩ الاراضى الجديدة كمنتج رئيسى للخضر والفاكهة والمنتجـــات الحيوانية :-

يصاحب الاتجاه نحو التوسع فى زراعة الاراضى الجديدة زراعة هذه الاراضى بحاصلات الاعلاف بحكم ضرورتها لتحسين خواص التربـــة الزراعية الى جانب زراعة الخضروات والفاكهة حيث تعد هـــذه المجموعات من المحاصيل الأكثر ملائمة عن غيرها من الحاصـــلات

الزراعية للزراعة فى الاراضى الجديدة بحكم نوعية وطبيعة التربة الزراعية بها ، فضلاً عن كونها من الحاصلات التى تحقق عائداً مرتفعاً نسبياً عن المحاصيل الاخرى ، مما يشجع على التوسع فى زراعتها فى هذه الاراضى لمقابلة ارتفاع تكلفة الاستثمار والانتاج فى هذه الاراضى الجديدة ، وهو اتجاه يجب التركيز عليه كاتجاه استراتيجيى للتنمية الزراعية فى المستقبل الى جانب الاتجاه نحو تركيز مشروعات الانتاج الحيوانى والداجنى فى الاراضى الجديدة لكونها من المشروعات التى يساعد وجودها على سرعة تكوين التربة الزراعية الى جانب ارتفاع العائد على الاستثمار بها مما يساعد على مقابلة ارتفاع تكاليف الاستثمار فى استصلاح واستزراع هذه الاراضى . هذا بالاضافة الى تخفيف الضغط على الاراضى القديمة حيث يتوقع تحقيق انجازات كبيرة فى انتاج الاعلاف والخضر والفاكهة فى الاراضى الجديدة .

٢ - ١ - ١٠ الاراضى القديمة كمنتج رئيسى للحبوب :-

ان الاخذ بمنهج الثورة البيلوجية فى الزراعة ومايصاحبه من اتجاهات اخرى تعد مطلباً اساسياً لنجاح هذا المنهج ، قد لايكون بالامر الكافى لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية على المدى المتوسط او الاطول نسبياً بل يجب ان تساندها سياسة انتاجية تهدف الى توجيه الموارد الزراعية نحو هذه الاهداف خاصة بالنسبة لرفع درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب ، الامر الذى يستدعى تغير هيكل استغلال الاراضى القديمة للحد من زراعة الاعلاف والخضروات والفاكهة لصالح زراعة الحبوب ، وتوجيه الاراضى الجديدة لتلك المحاصيل . وفى هذا الشأن قد يكون الاتجاه نحو تحريم زراعة بعض الحاصلات فى الاراضى القديمة امراً وارداً حيث امكانية التوسع فى زراعتها بالاراضى الجديدة

او فى المناطق الساحلية التى تزرع على مياه الامطار ومن امثلة تلك المحاصيل محصول الشعير وينطوى هذا الاتجاه على أن يكون التوسع فى المساحات المنزرعة بالشعير فى مناطق الاستصلاح على حساب المساحات المنزرعة بالحبوب والبقوليات فى هذه المناطق والتى تعد من المناطق الرئيسية لانتاجها ، وهو مايستلزم بالتبعية ضرورة عدم التوسع فى الطاقات الانتاجية لصناعات قصب السكر فى هذه المناطق ، والتركيز على التوسع فى زراعة البديل الآخر والاكثر انتاجية (بنجر السكر) فى مناطق الوجه البحرى وفى الاراضى الجديدة .

وفى هذا الشأن ايضاً فإن الاتجاه نحو الاخذ بنظام التخصص الاقليمى فى زراعة اصناف الحاصلات الزراعية الرئيسية بل وفى المحاصيل النقدية الاخرى يعد من الاتجاهات التى يمكن ان تؤدى الى زيادة جوهرية فى الانتاج الزراعى ، ومن ثم يعد ذلك من الاتجاهات التى يجب ان ترتكز عليها سياسة الانتاج الزراعى فى المستقبل .

٢ - ٢ فى مجال الثروة الحيوانية والداجنة :-

وبالنسبة لاستراتيجية تنمية الثروة الحيوانية وزيادة انتاج اللحوم فى الخطة القادمة فلابد من تناول مختلف جوانب القطاع وهى المتمثلة فى جوانب الانتاج والاستثمار والادارة والتنظيم وسياسات الاسعار وتوفير الاعلاف . ومن ثم فإن الخطوط الاساسية لاستراتيجية هذا القطاع فى الخطة القادمة قد تتمثل فى التالى :-

٢ - ٢ - ١ فى مجال الانتاج : ان هيكل قطاع الانتاج الحيوانى يتمثل فى ترك الباب مفتوحاً لدخول هذا المجال ، سواء كان لانتاج الابقار او الجاموس او الماعز والضأن او الدواجن وبأى اعداد . والوضع

الحالى هو عبارة عن حيوانات متناثرة بين المربين ومعظم السلالات محلية غير محسنة ، والحيوانات غير متخصصة ، بمعنى انها تقوم بالعمل وانتاج اللبن واللحم فى آن واحد ، ومازالت المزارع المتخصصة قليلة العدد والطاقة . ولتطوير الطاقة الانتاجية لهذا القطاع يستلزم الامر العمل على :

- توفير الاعلاف فى الوقت المناسب وبالكميات اللازمة والاسعار المناسبة مما يعنى زيادة طاقة تصنيع الاعلاف سواء بمصانع جديدة او توسيع ماهو قائم .
- استيراد السلالات المناسبة من الخارج وانتخاب السلالات المحلية والمتخصصة .
- مع تشجيع القطاع الخاص يلزم دخول القطاع العام فى هذا النشاط وخاصة المحليات التى يمكن ان تقوم بالدور الاساسى فى الانتاج .
- وضع برنامج قومى للرعاية البيطرية لمختلف فروع الثروة الحيوانية والداجنة وتوفير مستلزماته بحيث يشمل ويغطى كافة المناطق والحيوانات .
- يعد الاهتمام بتربية قطعان الضأن والماعز والتوسع فيها مجالاً واسعاً لزيادة الانتاج من تلك المنتجات ذلك لان دورة الانتاج فيها قصيرة وعدد الولادات يصل الى مرتين فى السنة .
- ان وجود طاقات عاطلة فى المشروعات القائمة حالياً والمنتجة للحوم البيضاء وبيض المائدة (بسبب قصور الصناعات المتكاملة معها سواء الخاص بتوفير مستلزماتها او اعداد وتجهيز منتجاتها وتوزيعها للاستهلاك النهائى) ، يجعل من حتمية الاتجاه نحو التوسع فى الصناعات المكملة لهذا النشاط الانتاجى أحد الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية خلال الخطة الخمسية القادمة ، الى جانب التوسع فى المشروعات المنتجة للحوم

البيضاء والبيض حيث امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى فى هـــذا المجال عبر الخطة القادمة .

- بالاضافـــة الى الاهتمام بتحقيق اكتفاء ذاتى من اللحوم البيضاء، يجب تشجيع مشروعات تسمين الماشية وانتاج اللحوم الحمـــراء حيث كان لهذا الاتجاه نتائجه المثمرة عبر السنوات السابقة من الخطة الحالية ، مع الاستمرارية فى عدم ذبح صغار الماشية ،الـى جانب الاتجاه نحو التغلب على اختناقات توزيع وتصنيع الالبـان من اجل تشجيع المشروعات القائمة عليها .

٢ - ٢ - ٢ فى مجال الاعلاف : تنقسم الاعلاف الى خضراء وجافة والاتبان.

وتتكون الاعلاف الخضراء اساساً من البرسيم وتصل رقعته فـــى المتوسط الى ٢ر٥ مليون فدان تمثل نحو ٢٣٪ من المساحـــة المحصولية وهى نسبة كبيرة ولاشك . والمتاح من الاعلاف الجافـة لم يتجاوز ٢ر٢ مليـون طن بينما الاحتياجات المثلى تصل الـــى نحو ٣ر٦ مليون طن أى ان الانتاج المحلى يفى بنحو ٣٠٪ ومـــن ثم يتضح حجم الفجوة ، مما يستلزم :-

- زيادة الطاقة الانتاجية لتصنيع الاعلاف ، وتشجيع القطاع الخـاص لدخول هذه الصناعة ، وذلك لتوفير مستلزماتها سواء مـــن آلات ومعدات او سلع وسيطة .
- العمل قدر الامكان على الحد من مساحة البرسيم لان ذلك فـــى صالح محاصيل الامن الغذائى ، ويتأتى ذلك عن طريق زراعـــة محاصيل اعلاف جديدة فى الاراضى المستصلحة كعلف الفيـــل وحشيشه السودان . بالاضافة الى زراعة اصناف اكثر انتاجية فـى الاراضى القديمة .
- التوسع فى زراعة فول الصويا ، حيث يدخل فى صناعة الاعلاف .

- ان زيادة مساحة محاصيل الحبوب سيعمل تلقائياً على توفير الاتبان اللازمة للحيوانات وبأسعار مناسبة مما يقضى على جانب من مشكلة نقص المعروض منها وارتفاع اسعاره .
- يتوقف على النواحى التنظيمية جانب كبير من حل وتقليل حدة المشاكل الاقتصادية فى القطاع الزراعى كما فى غيره من القطاعات دون حاجة الى استثمارات او غير ذلك من مستلزمات ، وفى هذا الصدد فإن تنظيم توزيع الاعلاف الى مستحقيها من صغار المربين سيؤدى الى التخفيف من حدة المشكلة ، وزيادة الانتاج.

٢ - ٢ - ٣ الرعاية البيطرية : ان الثروة الحيوانية والداجنة رهينة بالاوضاع البيطرية فى الدولة ومقدرتها على توفير الامصال والرعاية والعلاج ، لذا فإن ايصال هذه الخدمات الى كافة الحيوانات والدواجن سيسهم ولاشك فى زيادة الانتاج ،ويستلزم ذلك انشاء وحدات بيطرية بعدد كاف يغطى مناطق الدولة ومجهزة بالادوية والمعدات .

٢ - ٢ - ٤ البنية الاساسية والوسائل المساعدة : ان توفر الطرق ووسائل النقل المناسبة للحيوانات او منتجاتها كذلك للدواجن ومنتجاتها من اماكن الانتاج الى اماكن الاستهلاك ذات اثر واضح فى توفير العرض من هذه المنتجات ، وزيادة عائد المنتجين ومن ثم ينعكس اثر ذلك على كل من قطاع الانتاج والاستهلاك ، ناهيك عن قطاع التجارة الخارجية .

٢ - ٣ فى مجال الموارد المائية :-

يستلزم تحديد استراتيجية الموارد المائية فى الخطة القادمة استعراض وضع الموارد المائية فى الخطة الحالية المستهدف وماتحقق ، كذلك المتاح والاستخدامات .

٢ - ٣ - ١ الموارد المائية فى الخطة الخمسية الحالية والتقديرات المستقبلية :-

لقد بنيت السياسة المائية التى سبق ان اعدتها وزارة الـــــرى بالنسبة للموارد المائية الاضافية التى ستتاح فى المستقبل القريب على عدة مصادر كانت طبقاً للتخطيط الذى اعدته وزارة الرى فـــى عام ١٩٨٠ والتى قدرت مواردنا المتاحة بمقدار ٧ر٦٠ مليـــــار متر مكعب موزعة على النحو التالى :-

٥ر٥٥	مليار متر مكعب	حصتنا الحالية من مياه النيل.
٩ر٢	مليار متر مكعب من	الخزان الجوفى بالـــــوادى والدلتا .
٣ر٢	مليار متر مكعب من	مياه المصارف التى يعـــــاد استخدامها .
الجملة ٧ر٦٠	مليار متر مكعب	

أما عن مواردنا المائية التى كانت ستتاح فى المستقبل القريب فكانـــــت جملتها ٧ر١١ مليار متر مكعب موزعة كالتالى :-

ـ ر٢	مليار متر مكعب	حصتنا الاضافية بعد تنفيـــد مشروع قناة جونجلى .
ـ ر٢ .	مليار متر مكعب	من الخزان الجوفى بالـــوادى والدلتا .
٧ ر٧	مليار متر مكعب	من اعادة استخدام مياه الصرف لاغراض الرى .
الجملة ٧ر١١	مليار متر مكعب	

بالاضافة الى ٧ مليار متر مكعب موارد اضافية منظورة على المدى البعيـــد من مشروعات اعالى النيل .

وقد كانت السياسة المائية التى اعدت للتوسع فى مساحة ٣ر٢ مليون فدان وشملت الخطة الخمسية الحالية ٨٣/٨٢ ٨٧/٨٦ بعضاً منها - قد اعدت على اساس هذه الموارد الاضافية .

الا انه قد حدثت بعض المتغيرات التى ستجعل الحصول على بعض هـــذه الموارد امراً غير ممكناً لعاملين اساسيين هما :

١ - ان مشروع قناة جونجلى والذى كان مقرراً الانتهاء منه فى منتصف عـــام ١٩٨٥ قد توقف العمل فيه تماماً منذ نوفمبر ١٩٨٣ بسبب الظروف السياسية والتىيمر بها جنوب السودان وغير منظور فى المستقبل القريب حل هـــذه المشكلة والتى قد تستغرق عدة سنوات قبل البدء فى استئناف العمـــل بالمشروع وبناء على ذلك فقد حرمتمصرمن مورد قدرة - ر٢ مليار متـر مكعب كان يمكن الحصول عليه فى المستقبل القريب .

٢ - لقد زادت فى الفترة الاخيرة - نتيجة للتوسع الصناعى - كمية التصرفات التى تصرف من مياه المجارى فى المصارف العمومية مما زاد من نسبة تلوث بعضها الى الدرجة التى اصبحت تشكل خطورة على الصحة العامة من استخدامهـــا حتى فى اغراض الرى . كما ان تنفيذ البرنامج القومى لتطوير الرى ســوف يقلل من كمية مياة الصرف نفسها .

وبمراجعة كميات المياه التى يمكن استخدامها من مياه المصارف حاليـــاً بلغت - ر٧ مليار متر مكعب سنوياً بدلاً من - ر١٠ مليار متر مكعب كما كـــان مقدار من قبل متضمناً الكميات المستخدمة حالياً . وبناءً على ذلك فقد حرمت مصر من - ر٣ مليار متر مكعب كان يمكن الحصول عليها فى المستقبل القريب .

واذا نظرنا الى الموازنة المائية فى ظل الظروف السابق الاشارة اليها فـــى نهاية الخطة الخمسية الحالية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ ونهاية الخطة الخمسية التالية ٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ وفى عام ٢٠٠٠ فسنجد الموارد المائية المتاحة واستخداماتها المختلفـــة ومن ثم الموارد التى يمكن ان تتاح لاغراض التوسع الزراعى الافقى كما يلى :-

الموارد المائية :-

البيان	فى نهاية الخطة الخمسية الحالية ٨٣/٨٢ ٨٧/٨٦ مليار م٣	فى نهاية الخطة الخمسية التالية ٨٧/٨٦ ٩٢/٩١ مليار م٣	فى عام ٢٠٠٠ مليار م٣
حصتنا من مياه النيل .	٥٥ر٥	٥٧ر٥	٥٧ر٥
من الخزان الجوفى بالوادى والدلتا .	٢ر٣	ـ ر٤	٤ر٩
من مياه المصارف التى يعاد استخدامها .	٣ر٤	٦ر٣	ـ ر٧
الاستفادة بمياه السدة الشتوية.	ـــ	١ر٥	٢ر٥
الوفر المتاح من تطوير نظم الرى .	١ر	٥ر	ـ ر٢
جملة الموارد	٦١ر٣	٦٩ر٨	٧٣ر٩

الاستخدامات فى الاغراض المختلفة :-

البيان	فى نهاية الخطة الخمسية الحالية ٨٣/٨٢ ٨٧/٨٦	فى نهاية الخطة الخمسية التالية ٨٧/٨٦ ٩٢/٩١	فى عام ٢٠٠٠
رى الاراضى القديمة .	٤٩ر٧	٤٩ر٧	٤٩ر٧
للشرب والاستخدامات المنزلية .	٣ر٧	٤ر٩	٥ر٩
للصناعة .	٣ر٠	٣ر٥	٥ر٠
للملاحة وتوليد الطاقة والموازنات .	٤ر٠	٤ر٠	٤ر٠
جملة الاستخدامات	٦٠ر٤	٦٢ر١	٦٤ر٦

بمقارنة الموارد بالاحتياجات فى الخطط الخمسية الحالية والتالية وفى عام ٢٠٠٠ فإنه يمكن توفير الموارد المائية التالية عند هذه التواريخ لاغراض التوسع الزراعى الافقى .

البيـــــان	الموارد المتاحـة مليار م٣	الاستخدامات مليار م٣	الموارد المتوفـرة لاغراض التوسـع الافقـــى مليار م٣
يوليو ١٩٨٧	٦١ر٣	٦٠ر٤	٠ر٩
يوليو ١٩٩٢	٦٩ر٨	٦٢ر١	٧ر٧
نهاية عام ٢٠٠٠	٧٣ر٩	٦٤ر٦	٩ر٣

وقد بلغت المساحات الاجمالية المستهدفة فى الخطة الحالية ٦٣٦٦٥٠ فـدان منها نحو ٤٣ إلف فدان تعتمد على مياه الصرف الصحى والمياه الجوفية بالصحـــراء الغربية تتولى اجهزة التعمير تدبير موارد الرى لها .

اما المساحة الباقية وقدرها ٥٩٣٦٥٠ فدان تتولى وزارة الرى تدبير واقامـة مشروعات البنية الاساسية لريها . وتقدر الاحتياجات المائية اللازمة لهذه المساحات بمقدار ٣ر٣ مليار م٣ وحيث ان المتاح هو ٩٠٠ر٠ مليار م٣ فقط فيكون هناك عجـزاً قدره ٤٠٠ر٢ مليار م٣ كان مقرراً تغطيته من اعادة استخدام مياه الصرف ومشـــروع قناة جونجلى .

اما فى الخطة الخمسية التالية فتكون جملة الموارد التى توجه للتوسع الافقى ٧ر٧ مليار م٣ تكفى للتوسع الافقى فى مساحة قدرها ١ر٣ مليون فدان .

وفى نهاية عام ٢٠٠٠ تكون الوفرة فى الموارد المائية للتوسع الافقى ٩ر٣مليارم٣ تكفى للتوسع فى مساحة ١ر٧ مليون فدان .

٢ - ٣ - ٢ استراتيجية تنمية الموارد المائية خلال الخطة الخمسية التالية (٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) :-

أولاً : الرى بالاراضى القديمة :

يتضح من العرض السابق للموارد المائية فى نهاية الخطة الخمسية الحالية أى فى نهاية شهر يوليو ١٩٨٧ وفى نهاية الخطة الخمسية التالية أى فى نهاية شهر يوليو ١٩٩٢ وكذا فى نهاية عام ٢٠٠٠ ان السياسة المائية المعدلة لوزارة الرى والتى تحدد وفراً مائياً قدره ٧ر٧ مليار متر مكعب فى نهاية الخطة الخمسية التالية يكفى التوسع الأفقى فى مساحة ٣ر١ مليون فدان .

إلا ان ذلك الوفر المائى يعتمد فى المقام الأول على الاستفادة بمياة السدة الشتوية وفترة أقل الاحتياجات بدلاً من ان تذهب الى البحر دون استخدام كما يعتمد ايضاً على البرنامج القومى لتطوير الرى .

ويبلغ الوفر المائى الناتج عن الاستفادة بمياه السدة الشتوية وتطوير نظم الرى فى نهاية الخطة الخمسية التالية -ر٢ مليار متر مكعب سنوياً ، ولكى تكون الخطة التالية وافعية فى تقديرها لمساحات التوسع الزراعى الأفقى الناتجة عن هذا الوفر (بالاضافة الى الموارد الاضافية الاخرى من المصادر المختلفة) فإنه يجب من الان اعتماد المشروعات الخاصة بالاستفادة بمياه السدة الشتوية ووضع البرنامج الزمنى لتنفيذ المشروعات الخاصة بتطوير نظم الرى فى مصر بحيث تحقق هذه المشروعات الوفرة المائية المنتظرة خلال الخطة الخمسية التالية .

ولما كان هناك بدائل كثيرة للاستفادة من مياة السدة الشتوية ، كما أن لكل بديل من هذه البدائل انعكاسات على بعض القطاعات الاخرى المستخدمة

والمستفيدة من مياه النيل (مثل قطاعات الكهرباء والملاحة النهرية والثروة المسكية) فإنه يجب سرعة البت فيما هو مطروح حالياً من بدائل الاستفادة بمياة السدة الشتوية ووضع البرنامج الزمنى الذى يكفل ضمان الوفر المائى المرجو منها .

ثانياً : الرى فى الاراضى الجديدة :-

تتميز الاراضى الجديدة بمرونة كبيرة فى امكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة فى مجال الرى مما يزيد من كفاءة استخدام مياه الرى فيها ، إلا ان تحقيق ذلك الهدف يتطلب من الاجهزة المعنية بإستصلاح الاراضى مراعاة للاعتبارات التالية :-

١ - نقل المياه فى مجارى مبطنة او خطوط مواسير وفقاً لما تحدده دراسة الجدوى الاقتصادية لأى من الاسلوبين ، وان يكون التوزيع منها الى الحقول من خلال فتحات الرى الحديثة التى يسهل من خلالها ضبط التوزيع كما يجب ان تزود شبكة التوزيع بالوسائل المناسبة لقياس المياة وان يكون التحكم مركزياً على مستوى المشروع .

٢ - ان يراعى عند اعداد التركيب المحصولى لمنطقة جديدة التجميع الزراعى على مستوى فروع الرى على الاقل وذلك ليسهل التحكم فى توزيع المياه حسب الاحتياجات دون احداث فواقد كثيرة .

٣ - ان يتم اختيار اسلوب ادارة الاراضى الجديدة والتصرف فيها منذ البداية لان تحديد نمط الاستغلال يتوقف عليه حجم مشروع الرى الذى يتلائم مع حجم الملكيات من حيث توزيع مياه الرى او تخطيط مشروع الاستصلاح .

٤ - نظراً لحداثة عهد ملاك الاراضى الجديدة سواء كانوا جمعيات أو افراد بنظم الرى الحديثة ، فقد ظهرت مشكلات فى التشغيل والصيانة وانعكس ذلك على انضباط توزيع المياه داخل الاراضى كما تأثرت ضغوط تشغيل محطات الفتح وشبكات المواسير ، ومن ثم يجب تضمين شروط بيع الاراضى ضرورة قيام المنتفعين بتكوين اتحادات ملاك فيما بينهم أو شركات مساهمة - من المنتفعين وشركات استصلاح الاراضى .

ثالثاً : التوسع فى استخدام المياه الجوفية فى الشرب :-

تشير الدراسات الى ان مايستغل حالياً من المياه الجوفية بالوادى والدلتا لايتعد ٢ر٢ مليار متر مكعب سنوياً ، مع ان المسوحات والدراسات التى قامت بها وزارة الرى مؤخراً اثبتت انه يمكن اضافة ٢ر٧ مليار متر مكعب سنوياً من المياه الجوفية بحيث يكون هناك ٤ر٩ مليار متر مكعب من المياه الجوفية متاحة بالوادى والدلتا .

على ان لايقتصر استخدام المياه الجوفية على اغراض الرى بل يجب أن يتعداه الى اغراض الشرب . ومن ثم فقد تم تحديد كمية المياة الجوفية لاغراض الرى بـ ٢ر٤ مليار متر مكعب سنوياً فقط على اساس ان يترك ٧ر٠ مليار متر مكعب توجه للاستغلال فى مياه الشرب .

ولتحقيق هذه الاهداف فإنه يلزم خلال الخطة الخمسية التالية وضع البرامج الخاصة بحفر الآبار فى محافظات الوادى والدلتا للاستفادة من المياه الجوفية فى اغراض الرى على ان تنقص التصرفات من المياه السطحية التى كانت تخصص لاغراض الرى بقدر مايتاح من تصرفات هذه الآبار لتحقيق وفر مماثل فى مياه النيل لصالح التوسع الزراعى الافقى .

٢ ـ ٤ فى مجال الميكنة والعمالة الزراعية :-

يؤدى تغير التركيب المحصولى فى الزراعة وزيادة عدد الحيوانات والتوسع فى المشاريع الزراعية الافقية والرأسية الى زيادة الطلب على العمالة الزراعية الذى انعكس على ارتفاع اجور عنصر العمل الزراعى . وعلى الرغم من ان الالات الزراعية المتاحة وخاصة الجرارات تفوق الاحتياجات منها على أقصى تقدير . فإن الزراعة

المصرية لاتستخدم الميكنة الزراعية بمفهومها الشامل ويرجع ذلك الى صغر الحيازات الزراعية وتفتتها وتشتتها . كذلك ندرة الفنيين اللازمين لاختيار انسب الالات وصيانتها واصلاحها .

واذا كانت ضرورة زيادة درجة ميكنة الاعمال الزراعية ، تفرضها حالياً مشكلة نقص العمالة الزراعية عن الاحتياجات منها خاصة فى اوقات الذروة ، إلاأن هذه الضرورة فى نفس الوقت تعد مطلباً اساسياً لنجاح الاتجاه نحو الاخذ بالثورة البيولوجية والكيماوية فى الزراعة المصرية حيث ضرورة اداء العمليات الزراعية المختلفة فى التوقيت المناسب وبالاداء الجيد لضمان تحقيق النتائج المتوقعة من هذا الاتجاه . واذا كان هناك من الانجازات المعروفة فى هذا المجال ، إلا أن ما تحقق مازال غير كاف لتلبية الاحتياجات منها مما يجعل من حتمية زيادة درجة ميكنة الاعمال الزراعية أحد الاتجاهات الاستراتيجية للتنمية الزراعية فى الفترة المقبلة . وهنا يجدر التنوية الى اهمية الاختيار الجيد لنوعية واحجام الالات والمعدات الزراعية التى تتناسب وطبيعة الزراعة المصرية والتى تتميز بقلة تكلفتها ، وقد يكون التفكير فى تصنيعها محلياً من الاتجاهات المرغوبة لتحقيق هذا الهدف .

لذا فيجب ان تتضمن الاستراتيجية النواحى التالية :-

- ضرورة ادخال الميكنة الزراعية بمفهومها الشامل تدريجياً وعلى مراحل بما يناسب الظروف المحيطة بالقطاع الزراعى حتى تصل العمليات الزراعية الى درجة عالية من الميكنة وذلك للتغلب على مشكلة الندرة النسبية للعمالة الزراعية فى اوقات الذروة .
- حيث زاد عدد الجرارات عن احتياجات الزراعة فلابد من التوقف عن تمويل الحصول على الجرارات وتقديم قروض الالات الى النوعيات الاخرى الاكثر احتياجاً اليها فى الزراعة .

- تبنى استراتيجية انشاء محطات الآلات الزراعية فى كل محافظة وكل مركز ان أمكن ذلك حيث يمكن توفير الالات والصيانة ، حيث يمكن التأجير لصغار الزراع وتوفير والحد من الاستثمارات الموجهة للاقراض لشراء الالات .

كما ان دخول التعاونيات الزراعية فى هذا المجال قد لايكون بديلاً كافياً لاقامة مراكز حكومية متخصصة تقوم على اقتناء الالات والمعدات مرتفعة التكلفة كذلك كمراكز للتدريب والصيانة .

- اهمية الارتفاع بدرجة ميكنة عمليات الرى عن المستويات الحالية ضرورة لترشيد استخدام مياه الرى وتحسين الصرف .

٢ - ٥ فى مجال التصنيع الريفى :-

للحد من الهجرة الداخلية (من الريف الى الحضر) لابد من توافر فرص العمل داخل القطاع الريفى بالاضافة الى توفير السلع والخدمات لهذا القطاع . ونظراً لطبيعة الانتاج فى الريف فإن عملية نشر الصناعات فى الريف يتطلب ان تكون تلك الصناعات تكميلية وبالصورة التى لاتؤثر على كفاءة الارض الزراعية او تلوث المياه او الهواء ، لذا فإن عملية التصنيع فى الريف يجب ان تكون داخل نظام متشابك من العلاقات مكون من حلقات ثلاث : على المستوى القومى، على المستوى الاقليمى أو مستوى المحافظات ، على المستوى المحلى الريفى .

فالصناعات على المستوى القومى تعتبر نوعاً من الصناعات الثقيلة التى تخدم اكثر من مكان على المستوى المكانى للمجتمع إلا ان جزءاً منها يجب ان يكون مخططاً لخدمة عملية التنمية الريفية فى القرية . يعنى ذلك ان صناعة الالات الزراعية الثقيلة ، صناعة الاسمدة .. الخ توزع بحيث يمكن ان تخدم الزراعة على مستوى الجمهورية (الوجه البحرى ، مصر الوسطى ، ومصر العليا) بأقل تكلفة ممكنة من

حيث الزمن والتكاليف .

والصناعات الاقليمية هى صناعات قد تكون أكثر تخصصاً تخدم اهداف الاقليم تبعاً لنوع النشاط السائد فمثلاً متطلبات زراعة السكر فى الوجه القبلى تختلف عن عمليات الاعداد لتصدير القطن فى الوجه البحرى .

أما فيما يتعلق بالصناعات المحلية على المستوى الريفى فمن المفروض أن تخدم الحاجات المحلية وتساعد على تحقيق اهداف المشروعات القائمة وتلبية احتياجاتها دون اللجوء الى المدينة . وفى هذا المجال يجب ان تنشأ الصناعات التى تقوم على النشاط الزراعى - الانتاج النباتى - مثل عمليات التعليب وفرز الفاكهة وتربية الدواجن وانتاج البيض ومنتجات الالبان فى القطاع الريفى مباشرة .

ويجب ان تقوم صناعات اخرى فى القرى تخدم عملية التنمية الزراعية وتحد من اللجوء الى المدينة ومن الهجرة اليها مثل :-

- صناعة اصلاح المعدات الزراعية ، صناعة اصلاح الجرارات والسيارات ، صناعات النجارة والزجاج والحداده ، صناعات عصر الزيوت وخاصة فى المناطق التى تقوم بزراعة السمسم والقطن والزيتون وفول الصويا والخروع ، وصناعات الغزل والنسيج الميكانيكية .
- كما انه يجب ان تتضمن الاستراتيجية النظرة غير التقليدية لدور المرأة الانتاجى فى القطاع الزراعى . حيث يمكن تجميع الخدمات التى تقدمها المرأة فى الزراعة فى مراكز تكون فيها المرأة العاملة وتتقاضى أجر - مراكز انتاج وتصنيع الالبان - الصناعات البيئية - تصنيع الخضر والفاكهة فرز وتدريج وتعبئة الحاصلات الزراعية ، كما أنه يمكن تنظيم وتجميع الانتاج الاسرى فى الريف فى صورة انتاج اقتصادى تقوم التعاونيات بدور فى تمويله وتسويقه (تجربة اليابان) .

٢ - ٦ في مجال تنمية الصادرات الزراعية :-

ينبغى فى هذا المقام التنبيه الى ضرورة تغيير نظرية تصدير الفائض الى الزراعة من اجل التصدير . وهذا يعنى تخصيص مساحات محددة من اجل المحاصيل التصديرية .

وحيث يمكن زيادة الفائض التصديرى من السلع التقليدية كالارز والبصل والقطن طبعاً - والثوم والبطاطس والبطيخ والشمام والموالح ، إلا انه يمكن القول بأن فائض هذه المجموعة عدا القطن - محدود ومتقلب مما يقلل من قدرة قطاع التصدير على التواجد الدائم فى الاسواق الخارجية . ومن ثم فإن مستقبل الصادرات الزراعية يرتكز كما يبدو بالاضافة الى ماسبق على المحاصيل غير التقليدية وهى النباتات الطبية والعطرية والزهور ومحاصيل الزيوت .

ودليل ذلك هو التغير الحادث فى هيكل الصادرات الزراعية للفترة السابقة ، حيث تناقصت الاهمية النسبية للصادرات التقليدية كالارز والبصل والفول السودانى فى مقابل تزايد اهمية صادرات الخضر والفاكهة . وعند ترتيب المحاصيل الزراعية التصديرية تبعاً لاهميتها يأتى فى المقدمة القطن يليه الخضر والفاكهة ثم بعض المنتجات الحيوانية يليها البصل فالنباتات الطبية والعطرية ثم الفول السودانى والكتان ثم الزهور ونباتات الزينة .

ان تنمية انتاج محاصيل التصدير فى الاراضى المستصلحة من الركائز الاساسية لاستراتيجية التنمية الزراعية لافساح المجال فى الاراضى القديمة لمحاصيل الامن الغذائى كذلك تخصيص مساحات من الاراضى المستصلحة لشركات التصدير والمصدرين لزراعتها بالخضروات والمحاصيل غير التقليدية بإستخدام تكنولوجيا متطورة ، واقامة محطات التعبئة لتصل الى مستوى الجودة العالمى ، وإلزام المصدرين بمراعاة الجودة والمواصفات فى الانتاج المصدر لضمان التسويق وسمعه السلع فى

فى الاسواق الخارجية ٠

كذلك اعطاء أولوية فى مشاريع الاستثمار والمناطق الحرة للانتاج التصديرى الذى يفضل ان يكون على درجة من التصنيع او فى صورة كاملة التصنيع ٠ ذلك يؤدى الى الانتقال من مرحلة تصدير الفائض الى مرحلة انتاج من اجل التصدير ٠

كذلك تشجيع اقامة الشركات الجديدة المتخصصة فى نشاط التصدير والخدمات التسويقية والتصديرية على مستوى السوق المحلى والعالمى ، وتشجيع المنافسة بين القطاع العام والخاص على الشراء من الزراع والبيع فى الداخل والخارج على أن توضع التشريعات والقوانين لمنع الاحتكار وتنظيم السوق لصالح المنتج والمستهلك والمصدر ٠

ويجب ان تتجه الاستراتيجية نحو العمل على مضاعفة الصادرات من البصل والثوم والكتان بمضاعفة المساحات المنزرعة بها دون تأثير ملموس على المساحات المنزرعة بغيرها من الحاصلات الشتوية اوالانتاج منها خاصة وان المحصول الاول والثانى من الحاصلات التى ينجح تحميل زراعتها على غيرها من المحاصيل الاخرى ، وهو مايمكن ان يكون اتجاه من اتجاهات الانتاج الزراعى فى الخطة المقبلة بهدف تنمية الصادرات من هذه المحاصيل ٠

أما المحاصيل غير التقليدية فيمكن التوسع فى زراعة بعضها فى الاراضى المستصلحة والبعض الآخر فى الاراضى القديمة دون ماتأثير على المحاصيل الاخرى ٠

أما بالنسبة للتوسع فى مساحات الخضر والفاكهة فإن المجال الأكبر والأنسب هو فى الاراضى المستصلحة والحد منها فى الاراضى القديمة ٠

٢ - ٧ فى مجال الاستهلاك من السلع الزراعية :-

ان استمرار معدلات الاستهلاك بما هى عليه وكذلك الانتاج - حيث يزداد الاستهلاك بمعدل اكبر بكثير من معدل زيادة الانتاج من كافة السلع الزراعية الاساسية ، فإن ذلك سيؤدى الى زيادة حجم الفجوة بينهما ، مما سيؤدى الى زيادة الواردات وفى ظل ارتفاع اسعار الاستيراد سيؤدى ذلك الى ارتفاع اسعار المستهلك وزيادة حجم مخصصات الدعم وزيادة الطلب على العملات الاجنبية . أى أن هناك حلقات متصلة ستستمر فى التصاعد إذا لم يتم وضع حد لارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات الانتاج.

ولعل ابرز العوامل وراء ارتفاع معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية يمكن حصرها فيما يلى :-

- ان حجم الاستهلاك الحالى لبعض السلع الزراعية الغذائية لايعبر عن الطلب الحقيقى للاستهلاك الآدمى من تلك السلع ، بالاضافة الى مايسببه انخفاض اسعار بعض السلع الزراعية من إفراط فى الاستهلاك منها .
- ارتفاع معدلات نمو السكان حيث تصل الى نحو ٢ر٦٪ فى حين ان معدل نمو الانتاج من السلع الغذائية الرئيسية لايصل الى هذا المعدل ، ومع زيادة الاستهلاك ، تتسع الفجوة من عام لآخر .
- التحضر والهجرات الداخلية ، فلقد صاحب عملية التحضر والتحول من الريف الى الحضر والهجرة من القرى الى المراكز والمحافظات والعاصمة ، زيادة كبيرة فى معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية .
- ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوى فى الفترة الماضية - لاسباب عديدة - أدى ذلك الى زيادة الطلب على السلع الغذائية الرئيسية وبصفة خاصة اللحوم والخضر والفاكهة .
- تغير الانماط الاستهلاكية وبصفة خاصة فى الريف ، فبينما كان الريف

المصرى يعتمد اساساً فى غذائه على الذرة الشامية والذرة الرفيعة فلقد اصبح القمح هو الغذاء الرئيسى ، كما ان الاعتماد على المزرعة لتوفير اللحوم والبيض تضاءل بشكل واضح ، الامر الذى أدى الى زيادة كبيرة فى حجم الطلب على تلك السلع .

- الدعم ، حيث ان التزايد الكبير فى حجم الدعم أدى الى زيادة فى معدلات الاستهلاك نتيجة للدعم اصبحت اسعار بعض السلع الغذائية كالقمح أقل من اسعار التبن الذى يعتبر محصولاً ثانوياً ، وأدى ذلك الى استعمال القمح فى غذاء الحيوان نتيجة لانخفاض اسعاره فى السوق عن اسعار العلف او البرسيم ، مما جعل معدلات استهلاك القمح تزيد بشكل خطير .
- واذا استمرت هذه العوامل فمن المتوقع ان يزداد حجم الاستهلاك زيادة كبيرة تعجز معها كافة الموارد عن الوفاء بها ، لذا يستلزم الامر اتخاذ مجموعة من السياسات والاجراءات الكفيلة بمواجهة هذه المشكلة . ولعل فى مقدمتها الضرورة الملحة لترشيد الاستهلاك من السلع الغذائية فبينما وصل متوسط استهلاك الفرد من بعض السلع الى مستويات غاية فى الارتفاع كالقمح والخضروات (٢٥٠كجم للقمح ، ١٧٠ كجم للخضروات للفرد سنوياً) ، فإنه يمكن خفض استهلاك القمح بنسبة تقارب ٢٠٪ اذا خفض مستوى استهلاك الفرد ٥٠ كجم سنوياً ، ورغم ذلك يعد متوسط استهلاكه مرتفعاً.

كذلك اذا عولجت مشكلة الفاقد فى السلع الزراعية وفى مقدمتها الحبوب والخضر والفاكهة والتى تتراوح بين ١٥٪ - ٢٥٪ .

بالاضافة الى اعادة النظر فى سياسة الدعم للسلع الزراعية الغذائية بصفة خاصة .

٢ - ٨ فى مجال التعاون الزراعى :-

اصبح من المعلوم والمؤكد دور واهمية التعاون فى المجتمع . لذا فإن دعم ورعاية وتشجيع الدولة للحركة التعاونية مستمر كإلتزام دستورى واقتناع تخطيطى وتتضمن الاستراتيجية اعطاء الدور المؤهله له التعاونيات فى القطاع الزراعى ومن ذلك :

- دور التعاونيات فى تنظيم زراعة الارض وتجميع الاستغلال الزراعى وتحقيق التغيرات المستهدفة فى التركيب المحصولى .
- للتعاونيات دور فى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى ، وتوفير خدمات الميكنة وصيانة واصلاح الالات . والاسهام المباشر فى مكافحة الآفات الزراعية . كذلك توفير القروض العينية والنقدية لتطوير اساليب الانتاج الزراعى ، واقامة المشاريع الانتاجية الموجهة اساساً للسوق .
- تستطيع التعاونيات عن طريق مشاريع التسويق التعاونى تقليل الهوامش التسويقية بما يعود بالفائدة على كل من المنتج والمستهلك ، لذا يلزم التوسع فى تلك المشاريع . كذلك قيام التعاونيات المحلية بإنشاء فروع استهلاكية تعاونية .

٢ - ٩ فى مجال السياسة المالية :-

تتضمن جوانب السياسة المالية فى قطاع الزراعة جانبى الضرائب الزراعية والانفاق العام ، ويرتبط بها ولاشك السياسة التسليفية .

والضرائب الحالية فى قطاع الزراعة تتضمن ضريبة مباشرة متمثلة بصفة اساسية فى ضريبة الاطيان ، وضريبة مفروضة على صافى الربح المتحقق من بعض الانشطة الزراعية وهى المحاصيل البستانية والنباتات الطبية والعطرية ، وضريبة غير مباشرة

متمثلة فى ذلك الجزء المقتطع من الدخول المتحققة من بعض المحاصيل التى تخضع للتسويق التعاونى حيث يتم تسليم حصة اجبارية الى الدولة بأسعار تقل عن اسعار السوق والفرق بين هذه الاسعار يمثل شكلاً من اشكال الضريبة الغير مباشرة .

وفيما يختص بالضرائب الغير مباشرة والمتمثلة فى فروق اسعار المحاصيل التى تسوق تعاونياً فهى لاتمس الا المحاصيل الحقلية والتى تتركز بصفة خاصة لدى صغار الزراع وبالتالى فهى لاتصيب المكامن الحقيقية للفائض الزراعى وتعمق التفاوت فى توزيع الدخل . وكان من نتائج تلك السياسة السعرية هو تهرب المزارعين من المحاصيل الحقلية الى الانشطة الاخرى المربحة كالخضر والفاكهة مما انعكس على التركيب المحصولى لصالح تلك الانشطة .

ان التغير الحادث بناء على تلك الضريبة لايخدم فكرة تحقيق اكتفاء ذاتى من الحبوب وفى مقدمتها القمح . ان ذلك يوضح مدى اهمية اجراء التعديلات اللازمة فى السياسة الضريبية بالشكل الذى يؤدى الى مساهمة اكبر من قطاع الزراعة فى اطار تنمية الموارد المحلية عن طريق مزيد من الاكتفاء الذاتى ، كذلك تنمية الصادرات الزراعية .

ويمكن ان يرتكز هذا التعديل الضريبى بصفة اساسية على الغاء الضرائب المباشرة وان يحل محلها ضريبة دخل واحدة على الارباح الناتجة من الاستغلال الزراعى وان تكون هذه الضريبة ذات سعر تصاعدى ، وان يتم ادخال هذه الضريبة فى اطار سياسة اقتصادية متكاملة ، كما يستلزم الامر استعمال هذه الضريبة كأداة من ادوات توجيه الموارد الانتاجية بالشكل الذى يؤدى الى تحقيق الاهداف الاقتصادية.

أما سياسة الانفاق العام فهى تشكل مع السياسة الضريبية شقى السياسة المالية كما سبق القول ، ولذلك وجب التنسيق بين السياستين حتى يؤتى كليهما بالاثار المرجوة .

وسياسة الانفاق العام يجب توجيهها بقدر اكبر لصالح ذوى الدخول المنخفضة ، كما وان حجم الانفاق العام الموجه لكل قطاع من القطاعات يعتبر مبرراً لفرض ضرائب تناسب هذا الانفاق فى كل قطاع . وهذا الانفاق العام لايفرق بين الاحجام المختلفة للحيازات . وان كان من الواجب توجيه جانب من هذا الانفاق مباشرة لصالح صغار ومتوسطى الزراع . وفى نفس الوقت هناك جانب من الانفاق الاستثمارى لايمكن قصرة على فئة دون اخرى ، لذلك ففرض ضرائب على كبار الزراع بما يقابل حصولهم على هذه النفقات يحقق العدالة الاجتماعية وهذا يوضح ضرورة التكامل بين السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام . كما يجب ان يكون هناك توجيهاً للانفاق العام بالشكل الذى يخدم التأثير على التركيب المحصولى بما يؤدى الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية وفى مقدمتها زيادة الاكتفاء الذاتى .

وسياسة الائتمان الزراعى تعد من العوامل المهمة فى تمويل القطاع الزراعى، وفيه يعتمد بصفة اساسية على القروض التى تقدمها الدولة . ومن ثم يمكن عن طريق سياسة الائتمان توجيه القطاع الزراعى للتوسع فى أو الحد من انتاج محاصيل معينة ، كما يمكن منطقة المحاصيل فى مناطق معينة تبعاً لسياسة الاقراض .

- وبالنسبة للقروض طويلة الاجل يجب ان توضع لها سياسة محددة واضحة المعالم تتمشى مع سياسة القطاع بصفةعامة وتعمل على تحقيقها . على ان تخضع هذه القروض للاشراف والرقابة للتأكد من استخدامها فيما صرفت من أجله وتحديد القدرة على السداد .
- العمل على توجيه قدر اكبر من القروض الى الانشطة والخدمات التى تخدم صغار المزارعين ، كما يجب اختلاف شروط القرض حسب حجم الحيازة بحيث يستطيع صغار المزارعين الحصول على تلك القروض بتكلفة أقل .
- ان الاتجاه نحو الاعتماد على الذات فى تحمل اعباء التنمية الاقتصادية يستلزم تدعيم الاتجاه نحو دفع الاستثمارات الخاصة للمشاركة فى النشاط الزراعى خاصة فى مجال استصلاح الاراضى الجديدة ، وهو مايتطلب بالتالى

ضرورة خلق المناخ الملائم للاستثمار فى هذا النشاط خلال توفير السياسات السعرية التي توازن مابين العائد على الاستثمار فى القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الاخرى او بتوفير الخدمات التى تجعل من مناطق المجتمعات الجديدة مناطق جذب للمستثمرين والسكان ٠

٢ - ١٠ فى مجال الغذاء والتغذية :-

تهدف السياسة الغذائية الى توفير القدر الكافى من الغذاء لفئات السكان المختلفة وتحسين مستوى التغذية للفئات الحساسة ٠ وتشمل جهود الدولة للتأثير فى صناعة القرار الخاص بمنتجى ومستهلكى وموزعى الغذاء ٠ وكل ذلك بالطبع مرتبط بزيادة انتاج الغذاء ٠

ومن ثم فيجب ان تتضمن الاستراتيجية فى هذا المجال مايلى :-

- الحلول المطروحة والممكنة لمشكلة الغذاء على المستوى القومى لايمكن ان تتم بمعزل عن الاطار العالمى للمشكلة وذلك من حيث الاثار المترتبة على زيادة اسعار الغذاء فى السوق العالمى وزيادة الواردات من الغذاء ، وزيادة اسعار الطاقة وزيادة تكلفة الانتاج ٠ مما يستلزم اعادة النظر فى الاسعار المحلية للغذاء مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ٠
- مع تعدد المؤسسات الحكومية المسئولة عن توفير الغذاء وتحسين مستوى التغذية مما يستلزم التنسيق بين هذه المؤسسات من اجل تحقيق هدف الامن الغذائى وتبادل المعارف المهنية وليكن فى صورة المجلس الاعلى للغذاء ٠
- مع ضرورة اعادة النظر فى موضوع الدعم ليصل الى مستحقيه وفى مقدمتهم الاطفال والحوامل والامهات المرضعة وخاصة فى فئات السكان ذات الدخل الثابت المنخفض ومن خلال دعم عينى لهذه النوعيات ٠
- تتطلب المشكلة الغذائية ان يكون هناك اهتمام اعلامى وتثقيفى على

المستوى القومى بها . ذلك من اجل ترشيد الاستهلاك ، وتقليل الفاقد ، وتوجيه الاستهلاك الى البدائل المختلفة الاكثر وفرة .

- تحديد الاحتياجات الغذائية المثلى لفئات السكان والحرف المختلفة يساعد على ترشيد الاستهلاك وتوزيع السلع وتحديد مستويات الاسعار ومبالغ الدعم .
- توزيع منافذ الغذاء توزيعاً عادلاً بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حتى لاتحرم الفئات الريفية منخفضة الدخل من منافع الدعم ، كذلك توزيع تلك المنافذ فى التجمعات الحضرية الكبرى وفقاً لخريطة الكثافة السكانية ومستويات الدخول . ذلك يؤدى الى عدالة التوزيع والحد من الهجرة من الريف الى المدن .

٢ - ١١ فى مجال السياسة السعرية الزراعية :-

من الضرورى اعادة النظر فى مكونات السياسة السعرية الزراعية بما يكفل الاستغلال الامثل للموارد الزراعية وتمكين قطاع الزراعة من الوفاء بإحتياجات السكان من الغذاء وبالتالى الاسهام فى تخفيف حدة العجز فى ميزان المدفوعات ، وجعل السلع الزراعية فى متناول المستهلك بأسعار مناسبة .

كما وان تنفيذ الاتجاهات السابقة وتحقيق النتائج المرجوة منها لابد وان يستند الى الاخذ بسياسة سعرية متوازنة للحاصلات الزراعية تقوم على تحقيق قدر من التوازن بين العائد على المنتجين من كل من الحاصلات المختلفة أوالدورات الزراعية المتباينة . وذلك بغرض المساعدة فى توجيه الموارد الزراعية نحو التوسع فى انتاج الحاصلات الزراعية التى تحقق الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية ، وتلك السياسة يمكن ان تلعب دوراً هاماً فى خلق نوع من التوازن بين

الانتاج والاستهلاك اذا ماراعت الاستراتيجية النواحى التالية :-

- وضع سياسة سعرية تعمل على توجيه الانتاج لتحقيق اهداف الخطة كما توجه الاستهلاك من السلع الزراعية .
- استقرار اسعار السلع الغذائية خلال سنوات الخطة لما يترتب على ذلك من عوامل استقرار فى المجتمع .
- للدولة دور فى تحديد الاسعار سواء بالنسبة للسلع المنتجة محلياً أو المستوردة ويجب ان يتم ذلك على أسس ودراسات علمية آخذه فى الاعتبار التكاليف الحقيقية للسلعة ، على ان تتولى ذلك جهة مركزية .
- على السياسة السعرية ان توازن بين الحصول على جانب من فائض الانتاج الزراعى لخدمة اهداف التنمية ، وبين تحفيز زيادة الانتاج الزراعى والغذائى منه بصفة خاصة .
- كما ان السياسة السعرية الزراعية والغذائية منها بوجه خاص يجب ان تكون متمشية مع الواقع الاقتصادى الحالى مع الاسترشاد بالاسعار العالمية .
- عملية التسعير مرتبطة بعملية التسويق ، مما يتطلب قيام المؤسسات التسويقية للمنتجات الزراعية ، ويتطلب ذلك بجانب المستلزمات المالية الاحتياجات التكنيكية والادارية والفنية ، وقد يكون من الاجدى انشاء مؤسسة تسويقية فى كل محافظة بنصب دورها على السلع والمنتجات الزراعية وتستخدم اساليب حديثة .
- الأوضاع الحالية تستوجب استمرار الدعم ، ولكن ترشيدة ضرورة ، والحد من السلع المدعومة ، وتحديد المراحل التى يقوم فيها الدعم ، وان يكون مستهدفاً الغاءه بصورة كاملة فى نهاية الخطة الحالية .

مراجـــع

١ - د. سعد طه علام - (الدعم واسعار السلع الزراعية الغذائية) - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٢٨٣ - يناير ١٩٨١.

٢ - د. عبد القادر دياب - (الزراعة المصرية ومعالم عامة لاستراتيجية وخطة التنمية الزراعية فى المرحلة المقبلة)- معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم ١٣٣٢ - نوفمبر ١٩٨٢.

٣ - معهد التخطيط القومى - (الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (١٧) - يونيو ١٩٨١.

٤ - معهد التخطيط القومى - (التنمية الزراعية فى مصر - نظرة مستقبلية جزآن) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٢١) - سبتمبر ١٩٨٢.

٥ - معهد التخطيط القومى - (تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر)- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٢٤) - مارس ١٩٨٥.

٦ - معهد التخطيط القومى - (حدود وإمكانات مساهمة ضريبة على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإصلاح هيكل توزيع الدخل القومى) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٣٢) - يوليو ١٩٨٦.

٧ - معهد التخطيط القومى - (حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية- رقم (١٠) - فبراير ١٩٨٠.

٨ - معهد التخطيط القومى - (سياسات وإمكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٢٧) - نوفمبر ١٩٨٥.

٩ - معهد التخطيط القومى - (مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم (٢٢) اكتوبر ١٩٨٣.